

ولا تخلط بزمان ولا مكان واليه مروي بالله الذي انزل التوراة على
 موسى والنصريين بالله الذي انزل الانجيل على عيسى واليه مروي بالله الذي
 خالق الدنيا ولا يخلقون من مستجد لهم ولا يولد له باحد هذا العبد يراف
 اسحق بن حبيب بن ابي عمير في القصة التي سئلت عنك في قوله وفي النكاح ما
 بيننا نكاح قائم في طلاق ووطء الطلاق ما لي يابن منكم الساعية ما قلت لا
 بنفيها وتعلق الوارث بها العاقد المشترى مع البتات **فصل**
واذا اتى البيع ثنا اكثر والشترى كمن مبيعا اكثر فقص من اقام البيت
 فانه برهننا فترم اثبتها للزيادة والادبها الي القرضي فاه استغنى
 وفيه البيع وبدن في الشترى في العقيده وان اختلفت الاجل وشتر
 الخبار واستيفاء بعض الثمن في القبول للمتم او في الترخيص هذه
 البيع امر بالقبول والقبول ما قبله وجعله القبول للثمن او بديلا
 بعضه فالتحالف صحت الا ان يرضى البائع بترك حصته الهالك والقول
 له في ثمنه ويأمر بالقبول في القايمة وفيه في شتر القبول للمشترى في قيمته

الهالك واسمهم فيها ولو اشترى بدينه فباع نصفه اخذ ثلثا فانقرض
 للثمن ويأمر بالخالف والفسخ في النصف اذ خذ ثلثا من ثمنه
 في النصفين وفيه القايمة وفيه البيع له في ثلثا فقيمة ثلثا
 قبل استيناء المعقود عليه ثلثا وتراذ او وجد مكان القول للثمن
 او المورث وكسخت في اليد فانقرض في ثلثا في القايمة
 او في النصفين وانقرض في ثلثا في النصفين فان كان كالمبيع سرج
 او الزوجه وسنح البيت فيما يصلح للزواج كاله اول الثمن فلهما او
 لهما موزولة او ورثة احد صاحبه الا في الصالح لهما الثلث في ثمنها
 ويأمر بها بجزا مثلها وبالباقي له واليه يرضى اليه او الي ورثته
 ونغيت الحكم بقسمته بينهما ولو كان احدهما حاد ونا موزولة وقال
 حكمها كمن يرضى **فصل** اذا اذ على الخصم ان الغايك وعين
 هذا الشتر او وهذا وغفيرة او اسنجرية واقام ببيت
 فليس يخصم وان قال بشتره ولا يعرف من اورعهم يندفع
 او عرفهم وجهم ودهنهم في مكد فخره في ثمنه ان كان
 ذوا يد

منه للاثبات البديع والبيوت
 وقال سديد في القايمة
 والباقي صور الترخيص مع مبيد
 لان الظاهر في هذا ان المارة
 بالزوج وبعدها جازا والطلاق
 والزوج وسواء القايمة والورثة
 مقام المورث وقوله المورث
 صلتها المرافقة للزوج كما حال
 ح ولو لم يزوج ان كان هو
 الممت لا المارة للقيام بالورثة
 مقام الزوج والطلاق والورثة

